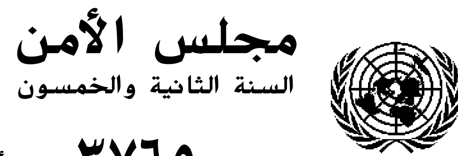
مؤقت



مجلس الأمن

السنة الثانية والخمسون

الجلسة ٣٧٦٥ (مستأنفة ١)
الثلاثاء، ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧، الساعة ١٦/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد مونتيرو	(البرتغال)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	بولندا	السيد متوشفسكي
	جمهورية كوريا	السيد تشوي
	السويد	السيد أوسفلد
	شيلي	السيد سومافيا
	الصين	السيد وانغ شويشيان
	غينيا - بيساو	السيد كابرال
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كوستاريكا	السيدساينز موريو
	كينيا	السيد ماهوغو
	مصر	السيد العربي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رتشموند
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

97-85381

استؤنفت الجلسة يوم الثلاثاء، ١٥ نيسان/ابريل ١٩٩٧، الساعة ١٦/١٥

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل طاجيكستان يطلب فيها دعوته الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو ذلك الممثل الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد عليموف (طاجيكستان) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): المتكلم التالي ممثل هولندا. وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد بيرتيلينغ (هولندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، والدول المنتسبة التالية تؤيد هذا البيان: بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، قبرص، لاتفيا، ليتوانيا، هنغاريا. كما تؤيد أيسلندا وليختنشتاين والنرويج أيضا هذا البيان.

إن شعب أفغانستان يعاني منذ عدة سنين من الحرب، وانتهاكات حقوق الإنسان، والابتزاز والفساد. وهو مرهق بفعل الصراع وتواق الى السلام والعدالة والنظام. ومع ذلك، يلاحظ الاتحاد الأوروبي مع القلق العميق استمرار وحتى تكثيف الأعمال العدائية المسلحة في أفغانستان. ويبدو أن الفصائل المتحاربة لا تزال تعتقد بحل عسكري للصراع. ويطلب الاتحاد الأوروبي الى جميع الأطراف الأفغانية أن توقف الأعمال العدائية وأن تدخل في حوار سياسي يرمي الى إيجاد حكومة ذات قاعدة عريضة تمثل مختلف المجموعات العرقية والدينية في البلد، والى تحقيق المصالحة الوطنية.

وعلاوة على ذلك، لا يزال التأثير الضار لبعض البلدان في المنطقة مستمرا. وفي هذا الصدد، يود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد مجددا التزامه بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية. ويحث الاتحاد الأوروبي الغير بقوة على الامتناع عن التدخل في الصراع وعن تزويد الأطراف المتحاربة بالأسلحة. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، فرض الاتحاد الأوروبي حظرا على توريد الأسلحة إلى أفغانستان مما يعني أنه لن يكون بوسع أي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي إرسال أسلحة لأي من الأطراف المتحاربة في ذلك البلد. وقد أيدت البلدان المنتسبة هذا الحظر. ويشجع الاتحاد الأوربي جميع الدول على اتباع سياسة ضبط نفس مماثلة.

ويحث الاتحاد الأوروبي الدول في المنطقة على دعم جهود الأمم المتحدة للنهوض بالسلام في أفغانستان واستخدام أي نفوذ لديها لتشجيع الأطراف الأفغانية على التعاون بالكامل مع بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد على الدور المركزي للأمم المتحدة في الجهود الدولية المبذولة للتوصل إلى حل سلمي للصراع الأفغاني. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما جهود بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان التي تتمتع بمركز فريد للعمل كوسيط محايد في البحث عن السلام. وهو يدعو جميع الأطراف الأفغانية إلى التعاون مع بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان من أجل إنجاز حل تفاوضي وشامل. وكخطوة أولى، ينبغي تحقيق وقف اطلاق النار فورا.

إن الوضع الخطير بالفعل في أفغانستان تكتنفه انتهاكات ومخالفات خطيرة ومستمرة لحقوق الانسان والقانون الانساني. ومما يقلق الاتحاد الأوروبي بوجه خاص تدهور حالة النساء والفتيات، اللاتي يحرمن بازدياد من حقوق الانسان، وخاصة في المناطق التي يسيطر عليها الطالبان. ويشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق أيضا ازاء وضع الاشخاص المشردين في أفغانستان، وخاصة أولئك النازحين من القرى الواقعة في شمال كابل. وان الاتحاد الأوروبي يناشد بإلحاح جميع الأطراف الأفغانية المعنية ان تحترم حقوق الانسان والحريات الأساسية كافة.

وبالإضافة إلى ذلك، يود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن قلقه ازاء الظروف التي يتعين على الموظفين الدوليين والمنظمات غير الحكومية العمل في ظلها في أفغانستان.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق أيضا إذ يلاحظ ان استمرار الصراع في أفغانستان يزيد امكانية الارهاب الدولي والاتجار بالمخدرات، بما يترتب على ذلك من آثار مزعزعة للاستقرار في المنطقة وخارجها. وبالتالي يطالب الاتحاد الأوروبي الأطراف في أفغانستان بوقف هذه الأنشطة.

ويشارك الاتحاد الأوروبي بنشاط في المناقشات الجارية في مختلف المحافل الرامية إلى تعزيز المساعدة الانسانية والتعمير وتطوير نهج موحد من قبل البلدان المانحة تجاه الأزمة الأفغانية.

وإن الاتحاد الأوروبي، بوصفه المساهم الرئيسي في تقديم المساعدة الانسانية إلى أفغانستان، لا يزال يشعر بالقلق إزاء الآثار المحتملة لانتهاكات حقوق الانسان على المستفيدين من برامج الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وغيرها من برامج الاغاثة في أفغانستان. وهو يتطلع إلى مواصلة الحوار مع جميع الأطراف المعنية حول طرائق التعاون الرامية إلى ضمان إيصال المساعدة مع الحفاظ في الوقت نفسه على نوعية الدعم المقدم بالفعل لسكان أفغانستان، دون تمييز بين الجنسين بغض النظر عن خلفيتهم الإثنية.

ويسترعي الاتحاد الأوروبي الانتباه إلى وجود برامج إزالة الألغام في أفغانستان ويحث جميع الأطراف الأفغانية على دعم هذه البرامج والمشاركة فيها. وفي هذا الصدد، يناشد الاتحاد الأوروبي أيضا الأطراف الأفغانية إلى التوقف بالكامل عن استخدام الألغام البرية، وذلك في ضوء العدد الكبير من الأبرياء الذين راحوا ضحية هذه الأسلحة.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا التزام الاتحاد الأوروبي المستمر بتأييد الأمم المتحدة بنشاط في سعيها إلى حل الصراع في أفغانستان وتيسيره، هذا الصراع الذي أودى بأرواح بريئة عديدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): المتكلم التالي ممثل تركيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سليم (تركيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام كوفي عنان على تقريره الشامل والقيم والمتصل بصلب الموضوع عن الحالة في أفغانستان. وإننا نتفق مع الملاحظات والتوصيات الواردة في تقريره.

لقد مر وقت طويل منذ الاجتماعات الأخيرة التي عقدتها الجمعية العامة ومجلس الأمن حول هذا الموضوع ومنذ اجتماع البلدان المعنية هنا في نيويورك. وخلال هذه الفترة، قامت بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، بقيادة السيد هول، بجهود متضافرة لتحقيق المزيد من التقدم للجمع بين الأطراف المتحاربة وإنجاز المهمة الملحة بالتوصل إلى وقف إطلاق النار، الذي يمكن أن يكون أساسا لتحسين الحالة السياسية والإنسانية في أفغانستان. وبذلت الجهود أيضا، ومنها تلك التي بذلها بلدي، دعما لجهود الأمم المتحدة لجمع الأطراف حول طاولة المفاوضات ومساعدتها على التوصل إلى أرضية مشتركة والإسهام بالتالي في إيجاد حل للأزمة.

وكما نفهم من تقرير الأمين العام، لم يتحقق سوى قدر محدود من التقدم خلال اجتماعات الفريق العامل المشترك بين الأفغانيين التي نظمتها البعثة الخاصة. غير أن الجانب الملحوظ لذلك الفريق العامل كان انه جمع، للمرة الأولى، بين الطالبان والمجلس الأعلى للدفاع عن أفغانستان.

وكما يؤكد تقرير الأمين العام، لم يطرأ تحسن على الحالة السياسية في أفغانستان خلال الأشهر الماضية. والحالة الإنسانية ازدادت سوءا. ومما يدعو لأشد الأسف بالنسبة لشعب أفغانستان، الذي يعاني منذ أمد طويل، إن الفصائل المتحاربة، وخاصة الطالبان، مصممون على ما يبدو على اتباع الخيار العسكري. وبالتالي من الضروري إشراك الطالبان في عملية التفاوض والمصالحة. ويؤكد تقرير الأمين العام، إن إمكانية زيادة الأنشطة العسكرية للطالبان ستظهر عندما يصبح الطقس مؤاتيا في الأشهر القادمة. وهذا خطر وشيك نواجهه حاليا.

وفي إطار محاولتنا الإسهام في الجهود الرامية إلى إيجاد حل للأزمة في أفغانستان، اجتمع وزراء خارجية إيران وباكستان وتركيا في اسطنبول في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، وقد أكد الوزراء الثلاثة من جديد على استعدادهم لتقديم دعمهم الكامل للشعب الأفغاني وعزمهم على ذلك، صوب تحقيق الأهداف التي حددتها الأمم المتحدة. وتجري تركيا أيضا اتصالات مع كل طرف من الأطراف المتحاربة بغية استكشاف ما إذا كنا نستطيع المساعدة لإحضارهم إلى طاولة المفاوضات. ومع أن

الردود الأولية من جميع الجهات كانت مؤاتية، أعلن أحد الأطراف في مرحلة متأخرة عدم استطاعته الحضور.

وفي ضوء كل هذه التطورات، نرى أن الهدف المباشر، كما هو محدد بوضوح في تقرير الأمين العام، وكما تسعى بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان إلى تحقيقه، ينبغي أن يتمثل في إقناع الأطراف بأن النصر العسكري لطرف واحد على الأطراف الأخرى لن يخدم مصلحة الشعب الأفغاني على المدى البعيد. ونحن نعتقد اعتقادا قويا بأنه ليس هناك من طريق لتحقيق السلام في أفغانستان أفضل من إجراء حوار صحي بين مختلف الفصائل.

ومن بين العقبات الرئيسية لإقناع قادة الفصائل بأن الحل العسكري ليس أمرا غير مستصوب فحسب بل لا يمكن تحقيقه أيضا هو استمرار إمدادات الأسلحة والمعدات العسكرية والذخيرة من الخارج. وما دام هذا التدخل الخارجي مستمرا، فإن الأطراف، ولا سيما الطالبان، لن تجد أي حافز للتوقف عن مواصلة الخيار العسكري.

وفي هذا الصدد، يجب علينا جميعا أن ندرك أن ما يتعرض للخطر في الظروف الراهنة ليست الرفاهية والمتطلبات الإنسانية للشعب الأفغاني فحسب، بل فوق كل شيء وحدته الوطنية. ويوجد تهديد حقيقي بالانقسام وفقا للخطوط الإثنية، وهو تهديد متزايد في واقع الأمر. ويجب ألا يغيب عن نظرنا أن التطورات في أفغانستان تهدد تهديدا خطيرا استقرار وأمن المنطقة برمتها.

ويحتفظ بلدي بعلاقات تاريخية وطيدة مع أفغانستان والشعب الأفغاني. ونحن نكن احتراما عميقا لسيادة أفغانستان، واستقلالها، وسلامتها الإقليمية، ووحدتها الوطنية. ولأجل وحدة البلد، ولمصلحة شعب أفغانستان، يتعين على القادة الأفغان أن يستجيبوا دون إبطاء لنداءات أصدقاء أفغانستان بوقف الأعمال العدائية وبالانخراط في مفاوضات للتوصل إلى حل سلمي.

ونحن، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما الدول الأقرب إلى أفغانستان، ليس علينا إلا أن نحاول التوصل إلى تسوية تفاوضية للمشكلة الأفغانية. وينبغي لنا، بصفة خاصة، أن نمتنع امتناعا مطلقا عن الاشتراك العسكري والتدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان.

وتركيا، من جانبها، على استعداد لأن تبذل قصارى جهدها للإسهام في تطبيع الحالة في ذلك البلد الصديق. وسنواصل بكل اخلاص دعم جهود الأمين العام وبعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان لتحقيق تلك الغاية. وأود أيضا أن أذكر مرة أخرى بأنه إذا قرر الأمين العام، وعندما يقرر، أن عقد اجتماع فيما بين الأطراف المتحاربة الأفغانية سيسهم في جهود إرساء السلام، فإن تركيا مستعدة لاستضافة هذا الاجتماع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل باكستان، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا لتعليماتكم المشددة، السيد الرئيس، سأمتنع عن تهنئتكم باخلاص على تبوئكم لمنصبكم الرفيع، وعن الإعراب عن تقديري لسلفكم، ولكنكم تعرفون، سيدي، أن هذه هي مشاعرنا العميقة.

لقد حدد وفد بلدي من قبل فهمه للأسباب الكامنة للصراع في أفغانستان في مناسبات سابقة عديدة في بيانات أمام المجلس. ولهذا لا أعتزم أن أكرر هذه التفاصيل، التي تحدد الخلفية الواضحة للحالة التي نواجهها جميعا في ذلك البلد، والتي لا تزال صحيحة اليوم كما كانت عندما أدلينا بتلك البيانات السابقة.

ويتضح لنا جميعا أن لدينا حربا أهلية في أفغانستان اليوم. ويتضح لنا بالمثل أن شعب أفغانستان نفسه، بشجاعته ونبله وحبه للسلام، يضجره الصراع الفصيلي الذي مزق ذلك البلد، ويحلم جادا باستئناف حياة طبيعية في ظل ظروف تسودها الكرامة والأمن.

وعلينا جميعا، ونحن نراقب أفغانستان من الخارج، أن نساعد شعب أفغانستان في مسعاه من أجل تحقيق وضع طبيعي. وهذا يتطلب إطارا شاملا لاستعادة السلام في أفغانستان، مع الالتزام التام والدعم الكامل من جانب المجتمع الدولي. وهذا الإطار الشامل يجب أن تكون له مكونات سياسية واقتصادية وإنسانية، وينبغي أن ينفذ بحزم وتصميم.

وباكستان، من جانبها، تلتزم بسياسة من الحياد الصارم وعدم التدخل في أفغانستان. ونحن لا ندعم حلا عسكريا، بل نواصل الاعتقاد بأن الحكومة ذات القاعدة

العريضة هي الحل الصالح الوحيد لوجود أفغانستان متعددة الإثنيات.

ولباكستان مصلحة ثابتة عميقة في إرساء السلام في أفغانستان. فنتيجة لاستمرار عدم الاستقرار في أفغانستان، هناك ما يزيد عن ١,٥ مليون لاجئ حتى في الوقت الحاضر في باكستان. ونحن نواجه صعوبات ضخمة في رعاية هؤلاء اللاجئين نظرا لتناقص ما يقدمه المانحون ولمواردنا المحدودة. ونحن أيضا ضحايا الإرهاب، والاتجار في المخدرات، وتهريب الأسلحة، نتيجة للظروف السائدة داخل أفغانستان. ولم يتحقق وصولنا إلى وسط آسيا، ولا تحققت توقعات قيام تعاون اقتصادي مفيد للطرفين مع هذه المنطقة. وبالتالي، لا يوجد بلد في العالم لديه مصلحة في إرساء السلام في أفغانستان أكثر عمقا وثباتا من مصلحة باكستان.

لقد قيل الكثير عن الطالبان. والطالبان، الذين يسيطرون على كابول وثلثي أفغانستان، واقع قائم ولا يمكن إزالته ببساطة. وبالنظر إلى الدعم الذي لا شك في أنهم يحصلون عليه من السكان في جميع المحافظات التي يسيطرون عليها، فمن العقيم أن ننغمس في السب أو التفكير الرغبي أو المواجهة العسكرية. ويتضح أنه من الأفضل بكثير أن نشركهم في حوار بناء بحيث نجعلهم يخففون من حدة بعض سياساتهم.

وعلينا أن نحيط علما بجدية أن الطالبان قد أعلنوا علانية من قبل أنهم لا يريدون أن يحكموا أفغانستان وحدها. وقد أعربوا عن رغبتهم في أن تُضمن كل المجموعات الإثنية في تشكيل حكومة في أفغانستان. ونحن لا ندافع عنهم، ولكن هذا ما سمعناه من ممثلهم أثناء اجتماع القمة الإسلامية الذي عقد مؤخرا في إسلام أباد:

"لقد وجه اللوم بأشكال مختلفة إلى حركة الطالبان الإسلامية. فيوجه إليها اللوم بصفتها حركة بدأت لمجرد إعطاء السلطة لقبيلة بشتون، أو يقال إن هذه الحكومة لا يمكن أن تمثل شعب الدولة الأفغانية. ولتكذيب البيانات الخاطئة السالفة الذكر، يمكننا أن نقول إن هذه الحركة ليست حركة قبلية ولا وطنية، كما أنها لا تعمل لمصلحة قبيلة معينة ولا أي بلد أجنبي. وهذه الحركة لا تسمح للآخرين بالتدخل في أفغانستان. وبالمثل، فإنها لا تريد أن تتدخل في الشؤون الداخلية للآخرين. ودولة أفغانستان الإسلامية تؤيد إقامة علاقات طيبة مع كل بلدان العالم. ولكي نبرهن على ندائنا بتشكيل حكومة عريضة القاعدة في أفغانستان، فإننا نقدم قائمة من الوزراء والحكام الذين ينتمون إلى قبيلتي تاجيك وأوزبك".

وأعقب ذلك قائمة بالوزراء الأربعة من قبيلتي تاجيك وأوزبك في وزارات التربية، واللاجئين، والتخطيط في الحكومة المركزية في كابول، والحكام الثلاثة لمقاطعات باكتيا وباروان وكابيسا في أفغانستان. وذكر بيان الطالبان ما يلي:

"مع مراعاة الحقائق المذكورة أعلاه، نطلب إلى جميع ممثلي الدول أن ينقلوا هذه الرسائل وأن يطلبوا من حكوماتهم أن تعيد فتح سفاراتها في كابول وأن تسمح لدولة أفغانستان الإسلامية بتمثيل الدولة الأفغانية لدى الأمم المتحدة ولدى منظمة المؤتمر الإسلامي".

لنقارن هذا الجهد المبذول لتشكيل حكومة عريضة القاعدة بالبيان الذي أدلى به قبل يومين فقط القائد مسعود للصحفيين، والذي يهدد فيه، من جانبه، بمواصلة السلوك في المسار العقيم للمواجهة العسكرية بالعبارات التالية: "لدينا النية في هذا العام أن نحارب على جبهات عديدة"؛ وقال مرة أخرى، "ستبدأ كل مجموعاتنا القتال من اتجاهات متعددة في نفس الوقت".

وإذا استمر الاستقطاب الحالي، أو إذا شجع من الخارج، فهناك خطر تجزئة أفغانستان وفقا للخطوط الإثنية الخاطئة. وسيكون لهذا عواقبه الوخيمة بالنسبة للسلام والاستقرار في المنطقة برمتها. ولهذا، فمن المحتم أن يتوقف التدخل من الخارج دعما لفصيل أو لآخر من الفصائل المتنافسة. ومن المهم أن يكرر المجتمع الدولي التزامه الكامل بوحدة أفغانستان وسلامتها الإقليمية.

وهناك تقارير مستمرة ومقلقة عن تقديم أسلحة وذخيرة وعن وجود أفراد عسكريين أجانب في أفغانستان. واقترحنا في عدد من المناسبات في الماضي بفرض حظر على الأسلحة إلى أفغانستان. ولا نزال نعتقد أن هذا الحظر من شأنه أن يساعد في احتواء حوافز النزاع. ومن شأنه أيضا أن يترتب عليه أثر نفسي على الأفغان يؤدي بهم إلى الموافقة على إجراء حوار فيما بين الأفغان من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للمشكلة.

وإن باكستان تعترف بدولة أفغانستان. وكنا نتعامل مع أي نظام يقوم في كابل، بغض النظر عمن كان هناك سواء كان نور محمد طرقي، أو حفيظ الله أمين، أو مجددي، أو رباني. وسنواصل التمسك بهذه السياسة.

فمن المهم ليس فقط أن نكون منصفين، ولكن أن ينظر إلينا أيضا على أننا نتصف بالانصاف إزاء الفصائل الأفغانية. والمعيار السابق للاعتراف بأن أي فصيل من الفصائل يمثل الحكومة الشرعية لأفغانستان يبدو أنه كان يتمثل في السيطرة على كابل. وحظي نظام رباني بالاعتراف عندما سيطر على كابل وعلى ست مقاطعات أخرى. واليوم، فإنه لا يسيطر في الواقع على العاصمة، إذ يسيطر فقط على ثلاث مقاطعات نائية، ولا يتمتع بأية شرعية قانونية. إلا أنه ما زال يعامل بوصفه حكومة أفغانستان، ويواصل شغل مقعد أفغانستان في الأمم المتحدة. وهذا لا يمكن تبريره في ظل أي ظرف من الظروف. وينبغي للأمم المتحدة أن تعتمد صيغة "المقعد الشاغر" وهي الصيغة التي أقرتها منظمة المؤتمر الإسلامي في اجتماعاتها. وهذا من شأنه أن يجسد الواقع. وما هو أكثر أهمية، أن ذلك من شأنه أيضا أن يشجع الفصائل على التحرك نحو إنشاء حكومة ذات قاعدة عريضة بغية تأمين شرعية دولية كاملة واعتراف تام.

وفي غضون ذلك، بينما ترحب باكستان بهذا النقاش المفتوح في مجلس الأمن، فإنها مقتنعة بأننا لم نسمع الصوت الحقيقي للشعب الأفغاني الذي هو وحده القادر على تقرير مستقبله. وما لم نقم بذلك، فإن نقاشاتنا هنا ستظل ناقصة ومعلوماتها مشوهة. لقد حان الوقت لأن يستمع مجلس الأمن لوجهات نظر الطالبان لكي يُكوّن وجهة نظر أكثر توازنا إلى الحالة في أفغانستان. ويمكن الاضطلاع بذلك في إطار صيغة أريا. ونفهم أن للطالبان ممثليهم الآن في نيويورك. وكلما عجل المجلس بإشراكهم في الحوار، كان ذلك أفضل بالنسبة لأفغانستان.

فإذا اتخذ مجلس الأمن مرة أخرى موقفا قد ينظر إليه على أنه أحادي الجانب، وإذا قام بذلك دون إجراء اتصالات بالطالبان أو الفصائل الأفغانية الأخرى، فإن حكمه سيقصر مرة أخرى عن تجسيد المشاعر الحقيقية للشعب الأفغاني. لقد آن الأوان أن يتخذ المجتمع الدولي نظرة أكثر توازنا ونضجا إلى الوقائع على الأرض في أفغانستان. وهناك مؤشرات كثيرة على أن هذا هو الوقت المناسب، وليس أقلها الموقف البناء الذي شهدناه من جانب بعض الأطراف المعنية في الاتصالات الأخيرة.

وبالتالي، هناك حاجة ماسة إلى تسهيل التوصل إلى تسوية منصفة تسلم بالحقائق على الأرض وانتشار السكان على الصعيد الإثني والديموغرافي. وأي حل آخر لا يضمن التمثيل المتساوي لكل المجموعات الإثنية في التشكيل الحكومي في المستقبل لن يحقق السلام الدائم في أفغانستان. وباكستان ملتزمة بدعم الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، وجهود مجلس الأمن في إعادة السلم في أفغانستان. ولدينا بعض المقترحات الأخرى بالنسبة لطريقة تحقيق ذلك.

والمؤتمر فيما بين الأفغانيين، برعاية الأمم المتحدة، تساعدها عند الاقتضاء منظمة المؤتمر الإسلامي مع البلدان ذات الحدود المتاخمة لأفغانستان تشارك كمراقبين، ينبغي الدعوة إلى عقده لإيجاد حل نهائي وتسوية المشكلة الأفغانية. وينبغي لجدول أعمال هذا الاجتماع أن يشتمل، أولا، على وقف فوري لإطلاق النار وتبادل السجناء ورفات الموتى؛ وثانيا، تشكيل لجنة سياسية مكونة من ممثلين من جميع المقاطعات لكي تقرر مستقبل إنشاء الحكومة العتيدة وطريقة تعيينها؛ وثالثا، إنشاء قوة وطنية على أساس التمثيل المتناسب لجميع المقاطعات، من أجل جمع الأسلحة الثقيلة وتوفير الأمن.

وإن نتيجة هذا الاجتماع فيما بين الأفغانيين يمكن تأييدها بعدئذ من جانب مؤتمر دولي. وبهذه الطريقة، فإن المجتمع الدولي لن يكون فقط قادرا على الإلقاء بثقله خلف القرارات المتخذة من جانب الأفغانيين أنفسهم، ولكن يمكن أيضا أن يعد بتقديم المساعدة لتعمير أفغانستان إذا احترم الأفغان قراراتهم ذاتها.

والعناصر الأخرى لنهج شامل تتطلب اهتماما متساويا. فنحن بحاجة إلى التزام دولي متواصل وسخي بتعمير أفغانستان اقتصاديا، وتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة إلى شعب أفغانستان. ونحن بحاجة أيضا إلى هذه المساعدة للاجئين في باكستان وإيران، ونحن بحاجة إلى وضع خطط فعالة لإعادتهم السريعة إلى أفغانستان التي تنعم بالسلام.

لقد آن الأوان الآن لأن يتصرف مجلس الأمن بصورة حاسمة خدمة لقضية السلام في أفغانستان. ويحدونا الأمل بأن تدلل هذه المناقشة على أنها معلم جديد في

الجهود الدولية من أجل بناء تحالف دولي لتحقيق السلام في أفغانستان. فلنتصرف وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ولنستخدم مواردنا، المادية والمعنوية، للتغلب على المأزق السياسي البائن؛ ولنعمل الآن، قبل فوات الأوان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل باكستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي سعادة السفير اينجين أنساي، المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة، الذي وجه إليه المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت. وأدعوه ليشغل مقعدا على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد انساي (منظمة المؤتمر الإسلامي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وبالأصالة عن نفسي، أتقدم إليكم، سيدي، بتهانئنا القلبية بمناسبة توليكم المنصب السامي رئيسا لمجلس الأمن. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأشيد بسلفكم.

إن منظمة المؤتمر الإسلامي تتعاون مع الأمم المتحدة في تعزيز عملية السلام الجارية في أفغانستان. وطيلة الحرب الأهلية في ذلك البلد، فإن منظمة المؤتمر الإسلامي، ركزت، دونما تحفظ، على الجهود الرامية لتعزيز وقف الأعمال العدائية وذلك حتى يمكن تهيئة المناخ الضروري لعملية سلم ذات مصداقية تؤدي إلى تشكيل حكومة تمثيلية ذات قاعدة واسعة. وفي اتصالاتنا بمختلف القادة الأفغان، ولا سيما أثناء بعثات منظمة المؤتمر الإسلامي إلى البلد، بما في ذلك البعثات التي ترأسها السفير بكر بعد ١٩٩٤، والبعثات الثلاث التي ترأستها في صيف ١٩٩٥ وشتاء ١٩٩٦، أكدنا مرارا وتكرارا على عقم اللجوء إلى استخدام القوة والسعي إلى حل عسكري، بدلا من المفاوضات، في إيجاد تسوية عملية مشتركة لمأزقهم الراهن. والسيد نوربرت هول، رئيس بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، الذي نرتبط واياه بعلاقات وثيقة، أيد أيضا وجهة النظر هذه، ونحن معا سعينا لنزع فتيل التوترات وساعدنا في تعزيز روح الثقة المتبادلة بين مختلف الفصائل الأفغانية عسى أن يبزغ مناخ يسوده السلام.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى الفقرة ١٥ من تقرير الأمين العام (S/1997/240)، التي تشير إلى اعتقال مواطنين فرنسيين يعملان في المجال الإنساني في كابل.

ويسعدني أن أبلغكم بأنه عقب النداءات الموجهة من الأمين العام ومجلس الأمن من أجل الإفراج عنهما فورا، استجابت أمانة منظمة المؤتمر الإسلامي عاجلا ببذل مساعيها الحميدة مع سلطات الطالبان ونظمت، بتعاون منها، الإفراج عن هذين المواطنين الفرنسيين وعودتهما الآمنة.

إن النجاح العسكري الساحق الذي حققه الطالبان، على ما يبدو، في عدة مناطق كانت تسيطر عليها قبل ذلك الفصائل الأفغانية الأخرى قد رسم، بالفعل، صورة مختلفة للحقائق التي يواجهها هذا البلد اليوم. ولكن إذا كان من الممكن الاسترشاد بتجربة النزاعات الأخرى في تلك المنطقة ذاتها، وفي المناطق الأخرى كذلك، فهناك حاجة، الآن أكثر من أي وقت مضى، إلى وقف الأعمال القتالية وإلى الاستئناف الجاد للبحث الجماعي عن حل مشرف وعملي ومستدام يقي شعب أفغانستان القلاقل والمخاوف التي فرضتها على حياتهم الأحداث المدمرة للعقدين الماضيين. ونحن نشاطر الأمين العام تماما تأكيده الوارد في تقريره، أنه لا ينبغي لأحد أن يتصور أن النصر العسكري لطرف واحد على أطراف أخرى سيحسم المشكلة الأفغانية على المدى البعيد.

وفي حين أن حق تحقيق السلام في أفغانستان والمسؤولية الرئيسية عن ذلك تقع على عاتق الشعب - خاصة القيادة أو القيادات في أفغانستان - فإن البلدان الأخرى المتضررة والمهتمة بالأمر في المنطقة وفي أماكن أخرى عليها أيضا دور تقوم به للمساهمة في عملية السلام. ويتعين على الدول ذات النفوذ على فصيل سياسي أو عسكري معين في أفغانستان أن ترقى إلى مستوى الأحداث وأن تقوم بدور بناء بمنع بيع وتوريد الأسلحة إلى أي من الفصائل في أفغانستان ومنع إيواء وتدريب العسكريين والقضاء على تجارة المخدرات المدمرة، التي بلغت حجما هائلا وينبغي وقفها الآن قبل أن تصل إلى مستوى الكارثة.

وكما قلت منذ لحظة، نحن في منظمة المؤتمر الإسلامي نسعى إلى تكميل عمل الأمم المتحدة الرامي إلى مساعدة القيادة الأفغانية المتنوعة على إعادة السلام والهدوء إلى بلدها واستعادة حقوق الإنسان الثمينة، بما في ذلك حقوق النساء والأطفال التي داستها الأقدام في الاضطراب اللاحق. وتحقيقا لهذه الغاية، فقد اقتُرح عقد اجتماع لجميع الفصائل النشطة داخل أفغانستان وخارجها، بما في ذلك الملكية والقادة الذين يحتمل أن

يكون لهم نفوذ، مثل الجنرال عبد الحق، لبحث ووضع إطار مقبول للجميع لمعالجة القضايا السياسية والأمنية للبلد، والنقل السلمي للسلطة، ويجري السعي بنشاط إلى عقد هذا الاجتماع. ولا شك إننا، في منظمة المؤتمر الإسلامي، مستعدون للاشتراك في رعاية مثل هذا الاجتماع، الذي يمكن أن يعقد في أي مكان من جدة إلى جنيف، في تركيا أو ألمانيا، بل في أي مكان يوافق عليه جميع المشاركين الأفغان. وأملي أن يحظى هذا النهج بدعم مجلس الأمن. وسوف يقوم الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي قريبا بزيارة نيويورك، استجابة لدعوة الأمين العام، للتشاور حول استصواب عقد اجتماع من هذا القبيل، ضمن أمور أخرى.

ختاما، أود أن أؤكد من جديد التزام منظمة المؤتمر الإسلامي الكامل بمواصلة القيام بدورها البناء والمكمل لدور الأمم المتحدة، في تيسير عملية السلام الشاملة في أفغانستان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر سعادة السفير انجين أنساي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل جمهورية إيران الإسلامية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للممثل الدائم لبولندا على رئاسته للمجلس في شهر آذار/مارس.

إن دراسة مجلس الأمن للحالة في أفغانستان إشارة تحظى بالترحيب للقرار الذي اتخذه المجتمع الدولي بزيادة التركيز على هذا النزاع المطول والمحزن للغاية. وهذا الأمر يزداد أهمية في الوقت الحاضر لأن من المرجح أن تكثف العمليات العسكرية مع مزيد من إراقة الدماء في الربيع. وتأمل جمهورية إيران الإسلامية أن توجه نتيجة المداولات حول هذه المسألة في مجلس الأمن رسالة قوية إلى جميع الأطراف المتحاربة في أفغانستان، بعبارات لا لبس فيها، بأن الكيل طفح، مع مطالبة جميع الأطراف الأفغانية بالكف فورا عن جميع أعمال العدوان المسلح، والتخلي تماما عن استعمال القوة، والاستفادة من استعداد الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ودول المنطقة والمنظمات والدول الأخرى المهتمة بالأمر لمساعدتها على حل خلافاتها والدخول في حوار سياسي يهدف إلى تحقيق المصالحة الوطنية وتسوية الصراع تسوية سياسية دائمة وإنشاء حكومة واسعة القاعدة وتمثيلية تماما.

إن شعب هذا البلد الذي مزقته الحرب وعانى الأمرين لما يقرب من ١٨ سنة الآن. فقد تعرض ذلك الشعب لفظائع وإهانات لا يمكن أن يفهمها العالم الخارجي فهما كاملا. فقد حكم على الشعب الأفغاني بحياة من البؤس يقومون فيها بالإتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات وحتى ببيع عظام ورفات موتاهم من أجل مجرد إبقاء أفراد أسرهم على قيد الحياة.

إن التأمل في هذا الواقع البشع والقاتم في أفغانستان لا يقصد منه، بأي حال من الأحوال، التسامح مع المجرمين وتجار الأسلحة والمخدرات بشكل غير مشروع أو إيجاد مبررات لهم، لا سيما تلك الفصائل الأفغانية التي أفادت البلاغات بأنها تقوم بتنظيم وتشجيع هذه الأنشطة غير القانونية لتمويل عملياتها العسكرية. والواقع أن هذا الاتجار غير المشروع بالأسلحة، وخاصة بالمخدرات، هو مصدر قلق بالغ في إيران، إنه يضع عبئا كبيرا على كاهل جمهورية إيران الإسلامية من حيث الموارد من القوى العاملة والأموال التي تكرسها لمكافحة تجارة المخدرات على حدودها.

إن ما أقصده من التأمل في المأساة الإنسانية في أفغانستان هو توجيه الانتباه إلى أن المسؤولية القانونية وكذلك المسؤولية الأخلاقية عن معالجة هذه الحالة المأساوية بطريقة فعالة تقع على عاتق المجتمع الدولي، في نهاية المطاف.

إننا، كبلد مجاور لأفغانستان، تضرر ضررا مباشرا وجذريا من التطورات التي وقعت في ذلك البلد، وشارك الشعب الأفغاني تجربته المؤلمة، وبذل جهدا فائقا لتوفير المساعدة الإنسانية لذلك، نؤمن إيمانا قويا بأن المجتمع الدولي يجب أن يستخدم بشكل فعال ما لديه من الترغيب والترهيب على حد سواء، في أفغانستان. وفي حين أن مجلس الأمن ينبغي أن يسعى إلى السبل والوسائل اللازمة لضمان تنفيذ قراراته، يجب عليه أن يبحث في نفس الوقت موضوع توفير المعونة الإنسانية والأعمال التحضيرية لتعمير أفغانستان، وما يقدمه من حافز لإحراز التقدم في سبيل تسوية سياسية. وفي ظل هذه الظروف،

هناك بالتأكيد فرصة أكبر لنجاح الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ودول المنطقة، والمنظمات والدول الأخرى المهتمة بالأمر من أجل المساعدة في وضع حد لهذا الصراع.

ونظرا للطابع القبلي الذي تتميز به أفغانستان والعوامل الأخرى بما في ذلك انتشار الفقر والعنف لفترة طويلة، فإن الحل السياسي للصراع الأفغاني يتطلب نهجا شاملا تراعى فيه آراء جميع الأطراف وجميع قطاعات المجتمع الأفغاني. وكما ورد في تقرير الأمين العام،

"لا ينبغي لأحد أن يتصور أن النصر العسكري لطرف واحد على الأطراف الأخرى سيحسم المشكلة الأفغانية على المدى البعيد". (S/1997/240، الفقرة ٢٣)

وفي رأينا أن التنسيق والتعاون من قبل الدول الإقليمية الأكثر تأثرا بالحالة في أفغانستان والدول المهتمة الأخرى مع بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، لهما أهمية حاسمة بالنسبة للجهد الدولي من أجل إيجاد تسوية سياسية دائمة في هذا البلد. ونحن نرحب بقرار الأمين العام بعقد اجتماع آخر عن أفغانستان للدول والمنظمات المهتمة بغية تنسيق الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية في ذلك البلد.

وينبغي دعم وتشجيع بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان لكي توسع اتصالاتها بكل الفصائل والمجموعات في أفغانستان ومع جيرانها. والجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة الخاصة بقيادة السيد نوربرت هول وتلك التي تبذلها منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل استعادة السلم والأوضاع الطبيعية والمصالحة الوطنية، تستحق الثناء. وينبغي أن تستمر هذه الجهود وبنشاط أكبر، وعزم وحياد، من أجل إقناع جميع الفصائل السياسية الأفغانية والمجموعات العرقية بأن تنبذ منطق واستخدام القوة، وأن تدخل في حوار صادق يهدف إلى إنشاء حكومة للوحدة الوطنية ذات قاعدة تمثيلية عريضة.

وفي هذا الصدد فإن جمهورية إيران الإسلامية، وهي تشعر بقلق بالغ إزاء عواقب التطورات الأخيرة المتصاعدة في أفغانستان على سلم واستقرار المنطقة وعلى عملية المصالحة الوطنية، قد دعت إلى عقد اجتماع للأطراف الأفغانية في ٢٥ و ٢٦ كانون الثاني/يناير من هذه السنة. وقد شارك في الاجتماع، بالإضافة إلى المجموعات الأفغانية، رئيس بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان وممثلون عن باكستان وتركيا وتركمانستان. وقد اعتمد اجتماع طهران بيانا حث جميع الأطراف الأفغانية على التخلي عن الأعمال العدوانية لصالح حوار بناء للتوصل إلى تسوية سياسية.

وفي رأينا، فإن هناك مجموعة من المبادئ ينبغي أن تسترشد بها جميع الجهود الدولية والإقليمية وغيرها التي تستهدف السلم العادل والدائم في أفغانستان. وهذه القائمة يمكن أن تتضمن العناصر التالية: احترام سيادة أفغانستان واستقلالها السياسي وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية؛ ورفض أي حل عسكري للمشكلة الأفغانية؛ ورفض التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لأفغانستان؛ والامتناع عن إمداد أي من الفصائل المتحاربة في أفغانستان بالأسلحة والجنود والمشورة العسكرية؛ واحترام الحقوق الأساسية والحريات لكل الشعب الأفغاني، وخاصة حقوق النساء والفتيات؛ والحاجة إلى وقف الأعمال العدائية وبدء المصالحة الوطنية من خلال عملية حوار تشارك فيه جميع المجموعات السياسية والعرقية في أفغانستان.

وإذ يأخذ هذه المبادئ في الاعتبار، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده للبدء في عملية سياسية من أجل مساعدة الشعب الأفغاني على إنشاء حكومة ذات قاعدة تمثيلية عريضة وذلك للحيلولة دون المزيد من العنف وإراقة الدماء، وضمان دوام وعدالة الحل. وفي هذا السياق، فإن فكرة نزع سلاح كابل، كخطوة أولى هامة، تستحق انتباها خاصا. وغني عن البيان أن هذا يتطلب التخطيط بعناية والتفاوض حول التدابير الإدارية المؤقتة لضمان الأمن والنظام العام.

ولقد عقدت جمهورية إيران الإسلامية العزم على أن تستمر في إطار الجهود الدولية والإقليمية وبالتعاون والتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، في السعي للتأثير على كل الفصائل والمجموعات العرقية الأفغانية لإيقاف حلقة العنف المفرغة والمهانات التي تعرض لها الشعب الأفغاني لفترة طويلة، وأن تحل خلافاتها بالوسائل السلمية من خلال عملية حوار سياسي تمثل فيه جميع الفصائل والمجموعات العرقية الأفغانية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي هو ممثل ألمانيا. أدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد رودولف (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): للمرة الثالثة خلال فترة تتجاوز السنة بقليل يعقد مجلس الأمن مناقشة علنية حول الحالة في أفغانستان. ولقد شهدت الـ ١٢ شهرا الماضية ازديادا في أنشطة المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، من أجل تحقيق حل سلمي للنزاع الأفغاني. إلا أنه للأسف، لم تشهد الـ ١٢ شهرا الماضية زيادة في رغبة الأطراف الأفغانية في وضع حد للقتال. كما يبدو أن الدعم الخارجي للأطراف قد استمر كذلك.

وتؤيد ألمانيا تمام التأييد ما قاله ممثل هولندا باسم الاتحاد الأوروبي، كما تشاطر العديدين ممن تحدثوا في المناقشة العلنية أمس واليوم الشواغل التي أعربوا عنها. ومع بدء ذوبان الثلوج، يبدو أن معارك جديدة وكبيرة قد أصبحت وشيكة الوقوع. ويمكن أن تكون العواقب السياسية خطيرة، ويمكن أن يرقى الأثر الإنساني إلى مستوى الكارثة. ووفقا لما ورد في تقرير الأمين العام الأخير فإن القتال المحدود نسبيا خلال الشهرين والنصف الأولى من هذه السنة أدى إلى تشريد أكثر من ٠٠٠ ١١٥ نسمة من شمال كابل وحده. وإننا نؤيد بقوة الطلب الذي قدمته الأمم المتحدة إلى سلطات طالبان لاتخاذ تدابير لتشجيع المشردين على العودة إلى ديارهم.

وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء حالة حقوق الإنسان في أفغانستان. وفي القرار ١٠٧٦ (١٩٩٦)، المتخذ بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، شجب مجلس الأمن التمييز ضد الفتيات والنساء وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في أفغانستان. وكررت الجمعية العامة هذا الشجب في قرارها ١٩٥/٥١ الذي اتخذ بتوافق الآراء في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ ودعت كل الأطراف إلى احترام حقوق الإنسان لكل فرد، بغض النظر عن الجنس والعرق والدين، وبالرغم من هذه التعبيرات الواضحة عن إرادة المجتمع الدولي فإن انتهاكات حقوق الإنسان لا تزال مستمرة على نطاق واسع في أفغانستان. وفي هذا الصدد فإن سياسات الطالبان التي تحرم الفتيات والنساء من الحصول على التعليم والعديد من أنواع العمل تبعث على القلق بنحو خاص. ومن الواضح أن الموقف الدولي لأي طرف أفغاني لا يمكن أن يكون منعزلا عن سجله في الامتثال للالتزامات الدولية والقرارات الإجماعية التي اتخذتها أجهزة الأمم المتحدة.

إن حكومتي تؤيد تمام التأييد الجهود الدؤوبة التي لا تنفك الأمم المتحدة تبذلها، وخاصة بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، والتي تستهدف استكشاف كل إمكانية لتقريب النزاع الأفغاني من حله السلمي. ومنذ أول مناقشة علنية لمجلس الأمن عن أفغانستان في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦، فقد تم تعزيز بعثة الأمم المتحدة الخاصة عن طريق إعارة مسؤولين للشؤون السياسية. وعُين نوربرت هول رئيسا لها. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ جددت الجمعية العامة ولاية البعثة الخاصة وعززتها بالسماح بوزع ثلاثة من المستشارين العسكريين الإضافيين واثنين من مستشاري الشرطة المدنية.

ومبادئ السلم في أفغانستان، المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٨٨/٥٠، تم التأكيد عليها في العديد من قرارات مجلس الأمن، بما فيها القرار ١٠٧٦ (١٩٩٦)، واستكملت وزيدت تفصيلا بقرار الجمعية العامة ١٩٥/٥١. وقد قلنا مرارا وتكرارا أن من الواجب تطبيق مبادئ السلم هذه. أما الأطراف فقد قررت مواصلة القتال. ولكن نوربرت هول والعاملين معه نجحوا في إبقاء القنوات مفتوحة إلى حد أنه، كما بينت التجربة، أصبحت البعثة الخاصة حاليا الجهاز الوحيد الذي يمكنه أن يجمع كل الأطراف لعقد محادثات فيما بينها. وما دمنا لا نريد أن نتخلى عن الأمل في حل النزاع الأفغاني سلميا، ستظل مهمة البعثة الخاصة ذات أهمية حاسمة.

ما الذي يمكن القيام به لإقناع الأطراف الأفغانية بالتخلي عن الخيار العسكري والالتزام بعملية السلام؟ قد لا يكون هناك رد يسير على هذا السؤال. ولكن من الواضح أن الأمم المتحدة هي التي يجب أن تحاول جمع الأطراف حول طاولة التفاوض، وأن الأمم المتحدة ستكون بحاجة إلى مساعدة دولها الأعضاء للقيام بذلك. ويوكل قرار مجلس الأمن ١٠٧٦ (١٩٩٦) وكذلك قرار الجمعية العامة ١٩٥/٥١ الدور المركزي في الجهود الدولية التي تستهدف الحل السلمي للصراع الأفغاني إلى الأمم المتحدة. وفي نفس الوقت، يدعو هذان القراران الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم النشيط لأعمال الأمم المتحدة واستخدام كل ما تتمتع به من نفوذ لدى الأطراف الأفغانية لتحقيق ذلك الهدف.

ولذا فإننا نشجع الأمين العام والبعثة الخاصة على تكثيف اتصالاتهما مع دول المنطقة والدول الأخرى المهتمة بموضوع أفغانستان. ويمكن أن يمثل الاجتماع الدولي المخطط عقده لأفغانستان في ١٦ نيسان/أبريل خطوة هامة في ذلك الاتجاه. وندعو أيضا جميع الأطراف المعنية إلى التعاون الوثيق في أن تنسق مع البعثة الخاصة كل المبادرات التي تخطط للتقدم بها فيما يتصل بأفغانستان. وينبغي أن ترأس الأمم المتحدة أية محادثات سلمية تضم الأطراف الأفغانية.

لقد قيل مرارا إن الصراع الأفغاني ينبغي أن يحسم من خلال المفاوضات وليس في ميدان القتال. ويتطلب السلم في أفغانستان جهدا مشتركا منا جميعا تحت قيادة الأمم المتحدة. ويجب أن نترجم رفضنا الصارم للحل العسكري إلى دعم كامل بالأقوال والأفعال لبعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان. وألمانيا على استعداد للاضطلاع بدورها ونتطلع إلى استمرار التعاون مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء المعنية في السعي من أجل تحقيق هدفنا المشترك وهو بناء أفغانستان التي يسودها السلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل إيطاليا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ترزي دي سانت أغاتا (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يؤيد الوفد الإيطالي بالكامل بيان هولندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، ويود أن يضيف بضع ملاحظات عن جوانب خاصة لهذه المسألة.

إن أفغانستان بلد ألمت به توترات متكررة في تاريخه الطويل، اشتدت في بعض الأحيان نتيجة تدخل بلدان أجنبية. إلا أن هذا التدخل صده دائما الشعب الأفغاني باستقلاليته الراسخة. وهذا التاريخ قديم وحديث. وقد مزقت الأحداث أفغانستان على مدى الـ ١٥ سنة الماضية نتيجة لصدامات بين مختلف الفصائل، وتركتها رهينة لحرب أهلية لا نرى لها نهاية. ومن المحزن أن جميع البوادر المتاحة حاليا تشير إلى احتمال استئناف الأعمال العدوانية في الأيام والأسابيع المقبلة، مع قدوم الربيع الذي يجعل الممرات الجبلية التي تتخلل الأرياف سالكة من جديد. ولكن إذا كانت هناك أية عبرة نستخلصها من التاريخ الحديث، فهي أن الحل الدائم للأزمة الأفغانية لا يمكن أن يقوم على الصعيد العسكري وإنما يجب أن يكون بدلا من ذلك ثمرة لعملية تشاورية ووساطة سياسية، ليس بين زعماء الفصائل الرئيسية فحسب، ولكن أيضا فيما بين مختلف عناصر المجتمع الأفغاني.

وعلى مدى سنوات كثيرة تحملت البلدان المجاورة أعباء ملايين اللاجئين الأفغان في أراضيها، وبثمن باهظ. وقد تناقص عدد اللاجئين في الآونة الأخيرة إلا أنه لا يزال يتسبب في مشاكل كبيرة للبلدان المضيفة. ويجب أن نقدر الجهود التي بذلتها هذه البلدان وأن نشعر بالامتنان للترحيب الذي استقبلت به اللاجئين. وهذه البلدان في الواقع لها مصلحة كبرى في إيجاد حل مستقر ودائم للأزمة الأفغانية، إذ أن التسوية السياسية ستسمح أيضا بعودة اللاجئين إلى ديارهم.

لقد حققت حركة الطالبان في الشهور الأخيرة سيطرتها على رقعة دائمة الاتساع من البلد، بما في ذلك العاصمة. وكانت القرارات التي أصدرها زعماء الطالبان حتى الآن في كابل بطبيعة الحال مبعثا للجزع في المجتمع الدولي، وبصفة خاصة من حيث احترام حقوق الإنسان للنساء. ويجدر بنا أن نكرر بشدة أن هذه الحقوق ميراث مشترك للإنسانية جمعاء، ولا بد أن تحترم دوما. ونلاحظ أيضا أن المجتمع الدولي يكاد لا يعرف شيئا عن هيكل تلك الحركة، ولا يستطيع إلا أن يبني حكمه على القرارات والسلوك الذي أثار هذا الذعر.

وتؤيد إيطاليا بالكامل أنشطة الوساطة التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، وهي مقتنعة أيضا بأن التنسيق الوثيق بين جميع الجهود التفاوضية أمر مطلوب. ونأمل أن تؤدي هذه المبادرات إلى تحقيق تحسينات كبيرة وأن تسجل نتائج ملموسة. وبهذا المنظور نعتقد أن مبادرة الأمين العام المفيدة لعقد اجتماع جديد مكرس لأفغانستان تحضره البلدان المهتمة مباشرة بالأزمة الأفغانية يمكن أن يؤدي إلى مقترحات مبتكرة وبوادر تفضي إلى طرق لإيجاد حل للأزمة.

إن إيطاليا، بالنظر إلى علاقاتها الودية التقليدية مع أفغانستان، واصلت طوال هذه السنوات تقديم تدفق غير منقطع من المساعدة الإنسانية إلى البلد من خلال إسهامات في الوكالات المتخصصة وغيرها من هياكل الأمم المتحدة. ونتطلع إلى مؤتمر تنسيق أنشطة المساعدة الإنسانية، المقرر عقده في جنيف في ٢١ نيسان/أبريل. ومن الأهمية بمكان أن يتم تنفيذ هذا

التنسيق بطريقة تسمح بتوصيل المساعدة وتوزيعها على نحو متكافئ على جميع السكان الأفغان.

وتشعر إيطاليا بقلق خاص إزاء تزايد أبعاد إنتاج المخدرات في أفغانستان. وهذه الظاهرة ليست جديدة، ولكن تفكك كل ما تبقى من السلطة المركزية، والخراب الاقتصادي للبلد، دفعا بقطاعات كبيرة من السكان إلى القيام بهذا النشاط الضار. وإن العمل الذي تقوم به الفصائل لتخفيض زراعة محاصيل المخدرات سيكون اختيارا حقيقيا لرغبتها في المشاركة البناءة في تعمير دولة جديدة تستأهل بالكامل أن تصبح جزءا من المجتمع الدولي.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أكرر مرة أخرى تصميم إيطاليا على المشاركة في السعي إلى إيجاد حل توفيقي يسمح بإشاعة الاستقرار التدريجي في البلد، ووصول تدفقات أكبر من المساعدة الإنسانية، وتحقيق التحسن المطلوب كثيرا في ظروف معيشة الشعب.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل طاجيكستان. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد عليموف (طاجيكستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن الصراع المسلح المستمر في أفغانستان، وخطر زيادة تصعيده، ومحاولات حركة الطالبان لتسوية مسألة من سيحكم البلد لصالحها عن طريق الوسائل العسكرية حصرا، هي الأسباب التي تدعو إلى تزايد شعور طاجيكستان وسائر المجتمع الدولي بالقلق. ونشعر بالقلق بصورة خاصة لأن السكان المدنيين يعانون نتيجة الأعمال العدائية. وأن عدد اللاجئين والمشردين في الداخل آخذ في الازدياد، بمن في ذلك مواطنون من طاجيكستان شاءت الصدف أن يجدوا أنفسهم وقتذاك في دولة أفغانستان الإسلامية.

وتشير المعلومات المتوافرة أن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان الأساسية تحدث في الأراضي التي يسيطر عليها الطالبان، ولا سيما لحقوق النساء. ويوجد أيضا دليل دامغ على تعرض الناس للمضايقة بدافعين سياسي وعرقي، وعلى أن التعصب الديني آخذ في الانتشار. وتحدث انتهاكات خطيرة لقواعد القانون الدولي، وثمة أعمال ترتكب تمنع الأداء الاعتيادي لأنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان. ونعتقد أن جميع هذه الأمور تتطلب أن يكون رد فعل المجتمع الدولي في منتهى الصرامة.

ولا يسعنا إلا أن نشعر بالجزع إزاء المعلومات التي تفيد بأن الأطراف المتحاربة تواصل حشد قواتها والتحضير لارتكاب أعمال عدائية قوية تأخذ قريبا جدا مزيدا من الأبعاد التدميرية فتعقد على نحو خطير الحالة الإنسانية الخطيرة بالفعل وتزيدها تفاقما في البلد. وفي الوقت نفسه، يبدو لنا أن هذا يقترن بتهديد متزايد للسلام والأمن الإقليميين.

إن التأكيدات بأن الصراع في أفغانستان مسألة داخلية بحت تأكيدات تبدو لنا في غاية الشك. وتنظر طاجيكستان نظرة أوثق في العواقب الممكن أن تنجم عن استمرار الأعمال العدائية في أفغانستان الشقيقة، وهي جارة لنا. ولقد واجهنا بالفعل بعض المشاكل الحقيقية، وفي مقدمتها تزايد الاتجار غير الشرعي بالمخدرات والأسلحة والذخائر.

وفي هذا الصدد، نبذل جهودا متضافرة مع الاتحاد الروسي وكازاخستان وقيرغيزستان وأوزبكستان، وفي إطار اجتماع ألما آتا وعلى أساس ثنائي على حد سواء - من أجل القضاء على التأثير السلبي للصراع القائم فيما بين الأفغانيين، ومن أجل كفالة المصالح المشتركة التي تتشاطرها بلداننا في المنطقة. وكان هذا الموضوع أحد المواضيع التي بحثت في الاجتماع الاستشاري لوزراء الشؤون الخارجية لآسيا الوسطى والاتحاد الروسي، وهو الاجتماع الذي عقد يوم ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧ في دوشانبي. ولقد أكد المشاركون في الاجتماع مرة أخرى، في البيان المشترك الذي أصدروه، استعداد بلدانهم لمواصلة التعاون عن كثب بغية كفالة أمن الحدود الجنوبية لرابطة الدول المستقلة، لا سيما في القطاع الطاجيكي - الأفغاني من الحدود المشتركة. ولقد طلبوا أيضا إلى البلدان المعنية أن تعمل بنشاط على تحقيق تسوية سياسية للمشكلة الأفغانية.

إن طاجيكستان التي تنتهج بحزم سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أفغانستان الإسلامية المجاورة، والتي تعترف بحق الشعب الأفغاني في اختيار أي نظام سياسي يراه مناسبا له، تعتقد بأنه ينبغي للأطراف المتحاربة أن تقوم فورا بوضع حد للأعمال العدائية، وأنه ينبغي البدء باستكشاف السبل والوسائل الآيلة إلى تحقيق الاتفاق بغية إحلال السلام في البلد. وفي الوقت نفسه،

ينبغي مراعاة المصالح المشروعة لجميع المجموعات العرقية والدينية والمناطق. وفي هذا الصدد، لا يسعنا إلا أن نشعر بالجزع إزاء حقيقة أن حركة الطالبان تحبط بشتى الذرائع جميع المحاولات للبدء بإجراء حوار فيما بين الأفغانيين على مستوى مسؤول، وترفض أيضا كل دعوة إلى الجلوس حول طاولة المفاوضات، سواء كانت صادرة عن فرادى الدول أو عن بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان.

وتؤيد طاجيكستان بإخلاص الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان برئاسة السيد هول، وهي على استعداد لأن تقدم إليها المساعدة. ونعتقد أن الأمم المتحدة ودولها الأعضاء يجب أن تكثف الجهود التي تبذلها من أجل حل المشكلة الأفغانية قبل أن تزداد الحالة سوءا. ونحن نشاطر الأمين العام رأيه بأننا يجب جميعا أن نكفل تنسيق أعمالنا بغية زيادة الضغط الدولي على الجوانب الأفغانية، وبغية حثها على إيجاد حل للصراع بالوسائل السلمية. والواضح تماما أنه لا ينبغي لأي فصيل عسكري - سياسي أفغاني بمفرده أن يفرض إرادته على الآخرين.

ونحن نعتقد أيضا أن قرارات الأمم المتحدة بشأن أفغانستان توفر أساسا ممتازا لاستكشاف السبل والوسائل لحل الصراع. فما نحتاج إليه الآن هو أن تنفذ جميع هذه القرارات تنفيذا صارما. وهذا يعني، بادئ ذي بدء، أنه ينبغي ألا يحدث تدخل خارجي في الشؤون الداخلية لأفغانستان، وينبغي وضع حد للإمداد بالأسلحة وتوفير أية مساعدة عسكرية أو لوجيستية، للفصائل المتحاربة. ونتوقع أيضا أن يساعد الاجتماع الثاني المقبل للبلدان المعنية بأفغانستان في التوصل إلى توافق في الآراء على كيفية تحقيق تسوية أفغانية، وأن يقترح سبلا ووسائل إضافية لتعزيز جهود حفظ السلام التي تبذلها الأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للبرتغال.

سبق لرئاسة الاتحاد الأوروبي أن أعلنت عن الآراء المشتركة لدولها الأعضاء بشأن هذا الموضوع. لذلك، لن أؤكد إلا على عناصر معينة لموقف بلدي من الحالة في أفغانستان.

لما كان القتال مستمرا في أفغانستان فإننا نحث الأطراف على وقف الأعمال العدائية. وينبغي أن يكون وقف إطلاق النار الخطوة الأولى لتمكينها من البدء بإجراء مفاوضات حقيقية ترمي إلى تحقيق تسوية سياسية. ولن تصان السلامة الإقليمية لأفغانستان ولن يتمكن الشعب الأفغاني من التمتع بالسلام باعتبار بلده بلدا مستقلا وذا سيادة إلا بتلك الطريقة.

ومع ذلك ليس هذا الأمر في متناول اليد بعد، حيث أن أحد الأطراف يبدو مقتنعا بأنه قادر على السيطرة عسكريا على البلد بأسره. بيد أن الأعوام الـ ١٨ الماضية من الحرب في أفغانستان افضت بنا إلى الاعتقاد بأن الانتصار العسكري لأحد الأطراف المتحاربة لن يضع حدا للقتال. ويجب أن تساعد الأمم المتحدة على كسر هذه الحلقة وإقناع الأطراف بالتحرك نحو تحقيق تسوية سياسية. ويجب أن يبعث مجلس الأمن برسالة دقيقة وجيزة واضحة دعما لبعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان. ويجب أن نتأكد من أن تتلقى الأطراف ومن يساندها في الخارج هذه الرسالة.

إن هذه الجلسة العلنية للمجلس مفيدة في نقل رسالة المجتمع الدولي بأن الأمم المتحدة ملتزمة بتحقيق التسوية في أفغانستان. وبغية تحقيق ذلك الغرض، يدعم المجلس دعما كاملا الجهود التي تبذلها أداته الرئيسية في أفغانستان، ألا وهي بعثة الأمم المتحدة الخاصة.

إن بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان تضطلع بدور مركزي في تلك العملية ويجب أن يتعاون جميع أعضاء الأمم المتحدة معها، عن طريق تنسيق أية أنشطة تتعلق بأفغانستان مع رئيس البعثة، السيد نوربرت هول.

وما برحت أفغانستان تتعرض منذ وقت طويل للتدخل من الخارج، الأمر الذي أدى إلى إطالة الصراع. ونحن، على غرار الآخرين، نطالب بإنهاء هذا التدخل وبوقف إمداد الفصائل بالأسلحة والذخائر، الذي يستمر بالرغم من إنكار المتورطين. وأود أن أذكر بأنه عقب اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٠٧٦ (١٩٩٦) قرر الاتحاد الأوروبي فرض حظر على توريد الأسلحة إلى أفغانستان. وإننا نحث الآخرين على أن يحذوا حذونا.

وهناك سمتان أخريان للصراع الأفغاني تبعثان على القلق الشديد ما زالتا مستمرتين: الاتجار بالمخدرات

ووجود معسكرات لتدريب الإرهابيين. إن هذين العاملين لا يساعدان على إذكاء لهيب الصراع فحسب وإنما يشكلان أيضا تهديدا خطيرا للسلام والأمن في المنطقة برمتها. ونحن نحث الأطراف على إنهاء هذه الممارسات المزعزعة للاستقرار غير المقبولة.

إن كل يوم جديد من الحرب في أفغانستان يأتي بالبؤس والمعاناة للسكان المدنيين. وكل يوم تبقى فيه أفغانستان دون حكومة انتقالية عريضة القاعدة ودون إدارة مدنية فعالة، يتراجع البلد على طريق التنمية الاقتصادية والإنسانية. وعلى الصعيد الإنساني، تسبب القتال في وقوع خسائر جسيمة، ودفع بالآلاف من المدنيين إلى الهروب من ديارهم وآلاف أخرى إلى الهروب من البلد. ونحن أيضا ندعو الفصائل إلى التعاون في إيصال المساعدة الإنسانية إلى جميع أفراد شعب أفغانستان، بغض النظر عن مجموعتهم الإثنية أو عرقهم أو جنسهم. وتعرب البرتغال عن قلقها العميق إزاء الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان الأساسية في أفغانستان، وخاصة التدابير التي لا تطاق التي فرضها الطالبان على حقوق الفتيات والنساء.

ويتعين على مجلس الأمن أن يجعل جميع الفصائل تدرك أنها ليست فقط مسؤولة عن الامتثال للقانون الإنساني، بل أيضا على احترام وتطبيق معايير حقوق الإنسان الدولية فيما يتعلق بكل مواطن في أفغانستان بلا استثناء.

وتقف الأمم المتحدة على استعداد لمساعدة الأطراف على تحقيق السلام والمصالحة الوطنية. إلا أن الأطراف تتحمل المسؤولية الرئيسية عن هذه المهمة.

وإن البلدان التي ما برحت توصل المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان تفضل بالتأكيد تحويل تلك الموارد إلى احتياجات التعمير الهائلة في ذلك البلد. ولكن ينبغي للأطراف الأفغانية أن تدرك أن هذا لن يتحقق إلا بعد أن يعم السلام.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

طلب وزير الخارجية بالنيابة لأفغانستان أن يدلي ببيان. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد غفورزاي (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في البداية أن أتقدم باسم شعب أفغانستان بالشكر الخاص لكل من شاركوا خلال اليومين الماضيين في المناقشة حول أفغانستان. وباسم نساء أفغانستان المعذبات، أود بوجه خاص أن أشكر جميع البلدان التي اتخذت موقفا قويا دفاعا عن حقوق النساء في أفغانستان التي وهبها الله لهن في مواجهة التصرفات والأعمال الوحشية غير الإسلامية وغير المتحضرة التي يرتكبها الطالبان انتهاكا لحقوق الإنسان الأساسية والمبادئ الأساسية للديمقراطية والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة التي نلتزم بها جميعا.

وقد سمعنا النداءات التي وجهها في هذه المناقشة أعضاء مجلس الأمن وغيرهم من أعضاء الأمم المتحدة إلى جميع الأطراف المتحاربة في أفغانستان بأن تختار المفاوضات بدلا من الصراع والحرب. ومن ناحية دولة أفغانستان الإسلامية، أستطيع أن أؤكد لجميع أعضاء المجلس بأن هذه النداءات ستنقل وستلقى آذانا صاغية. ونحن، بدورنا، اعتمدنا سياسة تتمثل في احترام قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن على السواء. وقد أعربنا عن استعدادنا لدعم بعثة السيد هول. وأعربنا أيضا عن تأييدنا لأي تسوية سياسية تفاوضية في أي مكان وعلى أي أساس.

إن الطالبان هم الذين تبنوا وما زالوا يتبنون موقفا متعنتا تجاه الأمم المتحدة. وهذه الحقيقة مسجلة في سجلات الجمعية العامة ومجلس الأمن.

وسمعنا اليوم أيضا بيانا من السفير كمال، ممثل باكستان. ولم نفاجأ بما قاله، ولكننا شعرنا إلى حد ما بخيبة الأمل لأن رئيس وزراء باكستان وعد بأن يعيد النظر في سياسة حكومة باكستان الجديدة إزاء موضوع أفغانستان. ولكن البيان الذي أدلى به سفير باكستان كان البيان الوحيد ذا النبرة والروح المختلفة اختلافا تاما مقارنة بالبيانات التي أدلى بها جميع الممثلين الذين شاركوا في المناقشة.

ولعل أعضاء مجلس الأمن يذكرون بأنه ذكر في إحدى جلسات مشاورات المجلس أن وزير داخلية باكستان السابق، السيد نصير الله بابر، قال في اجتماع في مزار شريف بأن لديه توكيلا قانونيا من الطالبان. وقد دهش أعضاء المجلس لدى سماع ذلك؛ وكرر ممثل الأمانة العامة أن ذلك هو بالضبط ما قاله وزير داخلية باكستان السابق.

وعلى أساس ما سمعناه في بيان سفير باكستان، أصبح من الواضح بعض الشيء أن حكومة باكستان لا تزال تحاول أن تضفي قدرا من الشرعية على المرتزقة الطالبان. وعندما نقول المرتزقة، أعتقد أن لدينا من الأسباب ما يكفي لتبرير وصفنا للطالبان بأنهم مجموعة من المرتزقة. لقد قدمنا وعرضنا أكثر مما يكفي من الوثائق التي تثبت أنهم يجري تدريبهم وتمويلهم وتسليحهم وتجهيزهم في الأراضي الباكستانية، في كويتا، ثم يرسلون إلى أفغانستان للقيام بعملياتهم.

وتقدم سفير باكستان ببعض المقترحات. لقد أعرب أولا، عن الرأي بأن الطالبان ليسوا قوة يمكن تنحيتها جانبا بسهولة. إننا لم ندع قط إلى عدم الاستماع للطالبان، ولم نقل إنهم ينبغي ألا يكون لهم أي دور في تشكيل الوضع السياسي لأفغانستان في المستقبل. فالطالبان هم الذين رفضوا باستمرار أي اقتراح بالحوار والتفاوض.

إن سفير باكستان، بدعوته ممثل الطالبان الموجود في نيويورك، كاد يعطي المكان والعنوان المحدد لمكتب طالبان في نيويورك. وكان هذا مدهشا بقدر ما. فقد وجه الدعوة للطالبان في نيويورك بموجب صيغة آريا.

ويشكل هذا اعترافا بأن الاتصالات الحالية بين السيد هول والطالبان عديمة الفائدة وغير كافية. وعلاوة على ذلك، أتساءل عما إذا كانت هناك أية حاجة لأن يكون للطالبان صوت في الأمم المتحدة ما داموا يتمتعون بوجود ممثل مخلص موال لهم هنا.

واستماع المجلس للطالبان في صيغة آريا يتعارض أساسا وقرارات الجمعية العامة المتعلقة بالمرتزقة، لا سيما المرتزقة الذين يجندون لمحاربة حق الشعوب في تقرير المصير في شتى أنحاء العالم. ومن المؤكد أن هذا سيشكل سابقة خطيرة.

وقال سفير باكستان إنه يفضل استخدام صيغة "المقعد الشاغر" لأفغانستان، وأشار إلى قرار لمنظمة المؤتمر الإسلامي. ولم يتضح لي القرار الذي أشار إليه، لأن دولة أفغانستان الإسلامية لا تزال تمثل أفغانستان في منظمة المؤتمر الإسلامي. وقد كان هناك الكثير من التجمعات والاجتماعات، عقد آخرها قبل ثلاثة أسابيع فقط. وإن ممثل دولة أفغانستان الإسلامية مثّل أفغانستان في اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي، الذي عقد على مستوى السفراء في نيويورك.

ما ذا حدث في إسلام آباد؟ أعتقد أنه، في الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء باكستان، استغل البلد المضيف وجود بعض القادة المرموقين للبلدان الإسلامية لتحقيق مكاسب سياسية لصالح الطالبان. وأشار سفير باكستان أيضا إلى بيان أدلى به القائد مسعود وأشار فيه إلى عزمه على مواصلة شن معارك مختلفة على الطالبان. نعم لقد قال ذلك، وأدلى بذلك البيان. وما دام الطالبان يواصلون رفض أي اقتراح بالحوار أو التسوية السياسية، فإن القائد مسعود وغيره من أعضاء المجلس الأعلى للدفاع عن أفغانستان ليس أمامهم خيار إلا مواصلة الدفاع عن السلامة الإقليمية لأفغانستان ووحدتها الوطنية وسيادتها.

وبإيجاز، أود أن أعلن رسميا في مجلس الأمن أن التسامح مع الطالبان ومع مؤيديهم يعني التسامح مع انتهاكات حقوق الإنسان؛ وتبرير العودة إلى الظلمات؛ ومعارضة مبادئ الديمقراطية، ورفض الغير؛ ومواصلة الموقف المتعنت تجاه قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): طلب ممثل باكستان الكلمة. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لا أنوي أن أرد على البيان الذي استمعنا إليه الآن، والصادر عن شخص ليس لديه سيطرة فعلية على بلده، ولا يتمتع بشرعية قانونية داخله. ولكن البيان، للأسف، مليء بالأخطاء التي قد تقود مجلس الأمن بشكل ما إلى إرساء قراراته على معلومات زائفة. وتلك المعلومات هي التي يجب تصحيحها وتسجيلها رسميا.

لقد قلت إن منظمة المؤتمر الإسلامي قررت أن تتبع نهج "المقعد الشاغر" بالنسبة لأفغانستان. وقد استخدمت هذه الصيغة في اجتماع جاكرتا لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وفي اجتماع إسلام آباد. وهذان ليسا اجتماعين على مستوى السفراء، بل كانا على المستوى الوزاري ومستوى أعلى. وعلى ذلك المستوى قررت منظمة المؤتمر الإسلامي ألا يشغل أي شخص مقعد أفغانستان في اجتماعاتها.

وصدرت أقوال عن تورط باكستان في أفغانستان. وقد قلنا مرارا أننا ليس لدينا من نفضلهم في أفغانستان. فنحن مقتنعون بأن الأفغان أنفسهم لن يمكنهم إحلال السلام والأمن في بلدهم إلا من خلال حكم عريض القاعدة. ونعلم أن من يدعون تمثيل أفغانستان في هذه القاعة ليس لديهم شرعية قانونية. لقد اختيروا نتيجة لصيغة معينة تطورت في إسلام آباد أعطوا بموجبها ثمانية أشهر، لا أكثر، لكي ينظموا الانتخابات فقط. ولم يفعلوا ذلك. وفي نهاية الأشهر الثمانية، وكانوا يشكلون حكومة أقلية، حاولوا التمسك بمقاعدهم، معتقدين أنهم يستطيعون السيطرة على أفغانستان برمتها. وكان هذا إنكارا أخلاقيا للالتزام الذي أعطوه لزملائهم الأفغان.

وإصرارهم على محاولة السيطرة على الأمور وحدهم، وهم أقلية يعرف عنها بصفة عامة أنه لا يساندها أكثر من ١٥ في المائة من السكان، أدى إلى الحالة التي تسود أفغانستان اليوم. وباكستان بلد مجاور لأفغانستان، وأنني اتفق مع كل ممثلي البلدان الأخرى المجاورة الذين تكلموا اليوم وأعربوا عن مخاوفهم بشأن ما تسفر عنه الحالة، والسبب الأساسي لذلك هو إصرار نظام رباني الصعب الإرضاء على التمسك بالسلطة وعدم احترام الالتزامات التي قطعوها على أنفسهم بجدية، ليس أمام زملائهم فحسب، بل في أقدس أقداس العالم الإسلامي.

ولا أتكلم بغضب، لأنه لا يمكنني أن أغضب تجاه أفراد ليس لهم شرعية. ولكن الألم يمكن أن تسببه لدغة بعوضة، وهذا هو الألم الذي يجعلني أرد. ونحن هنا في مجلس الأمن نحاول أن نساعد على إيجاد حل لمشكلة أفغانستان. وهذه ليست حالة سهلة. فنحن نواجه بلدا منقسما انقساما إثنيا. والصيغة التي حاولنا التقدم بها، بوصفنا من الخارج، هي أن البلد يتطلب حكومة عريضة القاعدة. والأمم المتحدة تؤيد هذه الصيغة. وهي عنصر أساس لبعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان. وهي الصيغة التي يجب علينا أن نمضي قدما على أساسها. ولكي نتقدم على أساس هذه الصيغة، من الجوهري لهذا الجهاز أن يستمع إلى كل ممثلي الشعب الأفغاني. فلا يمكن له أن يقرر في عزلة. وهذه هي النقطة التي أثرناها: أن مجلس الأمن، إذا أراد إيجاد حل منطقي وقانوني ودائم في أفغانستان فيجب عليه أن يبني هذا الحل على الاستماع إلى الشعب الأفغاني على كل مستوياته، بأية صغية مناسبة - داخل هذه القاعة، أو خارجها إذا كان ذلك ضروريا. ولا بد من الاستماع إلى الأطراف، ولا بد من الاستماع إليها قبل استخلاص النتائج. والحجة السهلة جرى الإعراب عنها وهي أن الاستماع إليهم يعني تخطي الممثل الخاص. فلماذا نجلس هنا لإجراء هذه المناقشة؟ لسنا في حاجة إليها: فالممثل الخاص فيه الكفاية. وكلنا نحترم السيد نوربرت هول.

إلا أننا نجتمع هنا اليوم لكي نتبادل وجهات النظر. ووجهات النظر هذه ينبغي أن تستند إلى الحوار وإلى الاستعداد للاستماع للجميع قبل أن نقرر. وأرجو حقا أن يدلل مجلس الأمن على أنه بمستوى المهمة تلك، مهمة الاستماع إلى جميع ممثلي الشعب الأفغاني عن طريق أية صيغة يعتبرها مناسبة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): طلب وزير الشؤون الخارجية بالنيابة لأفغانستان الكلمة مرة أخرى، ولكن يتعين علي الاستئناس برأي أعضاء المجلس قبل الموافقة على الطلب.

السيد كابرال (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): نحن نكن احتراما كبيرا للوفود الممثلة هنا ونقدر تقديرا كبيرا المواقف التي أعربت عنها هنا.

ولا أعتقد أن الغرض الذي نحاول تحقيقه هنا سنخدمه باتاحة المجال لأصدقائنا الأفغان وزميلنا من باكستان للانخراط في تبادل لوجهات النظر ليس من شأنه سوى زيادة الحالة سوءا، وقد يحيد بنا عن المهمة التي أعددنا أنفسنا لإنجازها هنا: أي العمل من أجل السلام في أفغانستان عن طريق الحوار. واسمحوا لي إذن أن أتوجه بنداء إلى وزير الشؤون الخارجية بالنيابة لأفغانستان ولزميلي، السيد كمال، بأن يتخليا عن هذا النقاش، مهما كان مفيدا، وذلك كي نستدل على طريقنا باستخدام النقاط التي سبق وسمعناها والتي تبدو واضحة بما يكفي لنا من أجل تحديد العناصر التي سيتضمنها مشروع البيان الذي ننوي تقديمه لأعضاء المجلس للموافقة عليه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إذا وافقتم، السيد الوزير، فإننا سنستمر.

(تكلم بالانكليزية)

لا يوجد متكلمون آخرون. وموعد استئناف هذه الجلسة لمواصلة النظر في هذا البند المدرج في جدول الأعمال سيتحدد بعد التشاور مع أعضاء المجلس.

علقت الجلسة الساعة ١٧/٥٥